

كلمات لا تنسى

مشعل السعيد
Mshal.AISaed@gmail.com



عسى الكرب الذي أمسيت فيه

يكون وراءه فرج قريب

الكرب الذي أشار إليه صاحب هذا البيت الحزن والغم والهم، وإذا مر المرء بهذا الطرف تمني من الله الفرج، وعندما يأتي الفرج يتكشف عنه الهم والغم والشدة، وقد ذكر الله تعالى أن العسر يتبعه اليس حينما قال: «فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا» 5-6-6 الشرح، يقول يعقوب بن السكيت: وكل الحادثات إذا تناهت

كما قال العباس الصولي:
ولرب نازلة يضيق بها الفتى
ذرعاً وعند الله منها المخرج
ضاققت فلما استحكمت حلقاتها
فرجت وكلما أمسكت حلقتها

أما صاحب بيت الشعر فهو قائل نفس بغير حق، ينتظر تنفيذ القصاص به، إنه هدية بن الخشرم بن كرز بن أبي حية القاضي، شاعر فصيح متقدم من بادية الحجاز، وهو راوية الحليمة، كان له ثلاثة إخوة كلهم شعراء: حوط وسيحان والواسع، أمهم حية بنت أبي بكر بن أبي حية وهي شاعرة أيضاً، وبيت الشعر ضمن قصيدة قالها هدية في قلبه زيادة بن زيد بن مالك، وكان سبب قتل هدية لزيادة تشبيهه بأخته، ثم أن هدية هرب مخافة السلطان وكان أمير المدينة سعيد بن العاص، فقبض على عم هدية وأهله فحبسهم فلما بلغ هدية ذلك أقبل حتى أمكن من نفسه، فحبسه سعيد وأطلق عمه وأهله فسار عبد الرحمن أخو المقتول هدية إلى معاوية بالشام، وأعطاه كتاباً من سعيد بن العاص فأمر معاوية بأن يقيد من هدية إذا قامت البيعة، فأقامها سعيد فمشت عذرة إلى عبد الرحمن فسأله قبول البيعة فامتنع وقال:

أقمتم علينا كل كل الحرب مرة

فنحن منيخوها عليكم بكل كل
وكان معاوية قد سأل: هل لزيادة ولد؟ قالوا: نعم ابنه المسور وهو صغير، قال: يحبس هدية حتى يبلغ ابن المقتول فإذا بلغ هو أحق بدم أبيه، فلما بلغ المسور مبلغ الرجال أخرج هدية للقصاص، ثم تقدم إليه الابن بالسيف فقتله، أما بيت الشعر فهو ضمن قصيدة يقول فيها وهو محبوبس ينتظر القصاص:

طربت وأنت أحياناً طروب

وكيف وقد تعلاك المشيب
يعد النأي ذكرك في فؤادي
إذا ذهلت عن النأي القلوب
يؤرقني اكتئاب أبي نمير
فقلت له هداك الله مهلا
وخير القول ذو اللب المصيب
عسى الكرب الذي أمسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب
فيأمن خائف ويغف عان
ويأتي أهله النائي الغريب
ألا ليت الرياح مسخرات
فتخبرنا الشمال إذا اتتنا
وتخبر أهلكنا عنا الجنوب
فإنا قد حللنا دار بلوى
فتخطئنا المنايا أو تصيب
فإن يك صدر هذا اليوم ولي
فإن غدا لناظره قريب

روى ابن المعتز أن هدية بن الخشرم أصاب دما فأرسل قبل أن يقتل إلى أم سلمة زوجة النبي - صلى الله عليه وسلم - أن استغفري لي، فقالت: إن قتل استغفرت له، فلما قدم ليقتل طلب أن يصلي ركعتين، فقبل له صل، فصلى وخفف خوفاً من أن يقال أطل الصلاة جزعا من الموت وكان شجاعاً، فلما يقين بالقتل قال:

فإن تقتلوني في الحديد فأبنتي
وأما أمير المدينة الذي قتل في ولايته هدية فهو: سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف المولود في السنة الثانية للهجرة، أحد أجواد قريش وذوي الرأي والنباهة فيهم، يعد من صغار الصحابة، كان أميراً على الكوفة ثم المدينة المنورة، واعتزل الفتنة ولم يحضر الجمل وصفين، قال الذهبي: سعيد بن العاص كان أميراً شريفاً جواداً مدحياً، حلماً وقوراً ذا حزم وعقل يصلح للخلافة، وذكر ابن سعد في طبقاته أن النبي - صلى الله عليه وسلم - توفي ولسعيد تسع سنين أو نحوها، توفي بصره بالعرضة على بعد ثلاث أميال من المدينة وحمل إلى البقيع ودفن فيه سنة تسع وخمسين للهجرة قبل وفاة معاوية بن أبي سفيان بسنة، ومدتم سالمين.

إصرار

هاجر السليم
@hajar_alsaleem
hjooor@live.com



الشيخ الروحاني أبوحمزة

هل هي مصادفة مدبرة أم صدفة حقيقية أن أرى إعلانات وعلى جميع مواقع التواصل الاجتماعي لشيوخ روحانيين يدعون أنهم يجلبون الحبيب ويسبرون أمر البائر؟

استقر فتاواتي الإعلان ولم استطع تمالك فضولي فقررت التواصل مع «الشيخ الروحاني أبوحمزة جلب الحبيب خلال يومين واقناع الأهل بالشريك وزواج الكباثر وتفريق الأعداء وإخضاع الزوج للزوجة...».

حينما تبادلنا مع المدعو أبوحمزة أطراف الحديث كنت متأكدة أنه مشروع نصب جديد، وحينما طلبت منه إيجاد حل لي لمشكلة قد لا تكون من ضمن اختصاصه كأيجاد وظيفة مناسبة لي، فاجاني بالرد أنه خلال يومين فقط سأحصل على الوظيفة المنتظرة بمجرد إرسال المبلغ والاسم والوظيفة المطلوبة.

الصادم في موضوعي أن كثيرات لجأن أمثال الشيخ أبي حمزة وتم استنزاف أموالهن بحجة جلب حبيب أو تيسير قسمة لباثر.

في لحظات الضعف يتمكن أمثال الشيخ أبي حمزة الروحاني من ضحاياهم البسطاء كالشياطين حينما يوسوس للإنسان.

مجالس

د.محمد الدويهييس
www.alduwaihees.com



الحكومة وعضوية مجالس الإدارة «2-1»

بدأت الكويت بتطبيق قانون الحوكمة الذي حاول العديد من المتنفذين عرقلة تطبيقه بكافة الوسائل والأساليب بسبب تعارضه مع مصالحهم ويهدد المستر على الأخطاء الإدارية والقانونية التي كان يمارسها ويرتكبها بعض أعضاء مجالس إدارة هذه الشركات وإدارتها التنفيذية، وكذلك تغطية سوء الإدارة والتنظيم لهذه الشركات التي تتعارض مع الشفافية والإفصاح عن المراكز والنتائج المالية لها.

إن الحوكمة أضحت ضرورة ولم تعد خياراً حيث يعتبر نظام الحوكمة في أي دولة مقياساً أساسياً لصالح وشفافية وعدالة البيئة الاقتصادية والاستثمارية.

وتنبع أهمية الحوكمة في تعزيز الكفاءة الإدارية ووضوح إجراءات المتابعة والرقابة الإدارية والتدقيق المالي والإداري، والتأكيد على تعزيز العدالة والشفافية والمعاملة الزهية والحد من مفهوم تعارض المصالح.

ومن أهم مبادئ الحوكمة وأهدافها كذلك توثيق العلاقة المتبادلة بين

مجالس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح.

وقد جاء قانون الحوكمة وتطبيقاته ليقتضي على احتكار واقتصر عضوية مجالس الإدارة في هذه الشركات على أفراد عائلة واحدة، بالإضافة إلى فصل الإدارة التنفيذية عن الإدارة العليا وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات بشكل أكثر وضوحاً كذلك تقييم دور ومهام المدققين الداخليين والخارجيين والتأكد من سلامة وشفافية تقارير المدققين ودقتها من خلال إيجاد إدارة للمخاطر للحد من التأثير السلبي للتقلبات الاقتصادية والمالية على أداء هذه الشركات والمحافظة على حقوق المساهمين وحمايتهم.

ومن أهم القواعد التي تقوم عليها الحوكمة إيجاد هيكل اداري تنظيمي سليم واختيار الأشخاص المؤهلين من ذوي الكفاءة والعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتحديد المهام والمسؤوليات بشكل واضح وإيجاد أنظمة تدقيق سليم تضمن شفافية المعلومات والتقارير المالية وفزاهتها.

حياة

غليص بن عكشان
gavislawyer9445@gmail.com



مشروع إقليم الحرير يكسر

الدستور «3-2»

كبير القوم في مجلس الوزراء يقول: إن المشروع الحريري لا يخالف أحكام الدستور. أنا وجميع رجال القانون الدستوري نعلم أن كبير القوم في مجلس الوزراء لم يقرأ المادة رقم «1» من الدستور التي تنص على أن «الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة، ولا يجوز النزول عن سيادتها أو التخلي عن أي جزء من أراضيها». ومن هذا الحكم الدستوري يا كبير الوزراء لا يغشك كبير المستشارين الذي له رأي مقبول عندك، أنتعلم ما نتيجة إقليم الحرير حسب أطروحات مجلس التخطيط وأعوامكم في القطاع الخاص؟

النتيجة الحتمية التي يهدف إليها القطاع الخاص هي انتقال رؤوس الأموال من الكويت الفاشلة آدارياً إلى إقليم الحرير الذي لا يخضع للقوانين والسيادة الكويتية أو حكومة الكويت، ولا يخضع لسلطة القضاء الكويتي، بل له قوانينه الخاصة، فيكون هذا الإقليم دولة مستقلة عن حكم آل صباح، يحكمها أشخاص القطاع الخاص وتكون مصارفها أعمدة لغسيل الأموال والإقليم محط كل رذيلة، وليس هذا فقط بل معقل للجاسوسية والاستخبارات الدولية ومركزاً لانطلاق المؤامرات على الدول العربية والإسلامية والأفريقية.

علما أنه لا يوجد في العالم دولة تقودها حكومة رشيدة تقبل أن تقطع جزءاً من أرضها وتشرع له قوانين لا تخضع لقوانين الدولة ونجمل لهذا الإقليم سيادة لا تخضع لسيادة الدولة، وهذا المشروع الذي تبنته الكويت، أي مشروع إقليم الحرير المقدم لها من القطاع الخاص، ليس إلا بغية تحطيم أحكام الدستور، عندئذ تقول مجموعة القطاع الخاص بعد نقل بنوكها لإقليم الحرير المستقل حذرناكم من افلاس الكويت وقد حصل بسبب فراغ الدولة من المصارف البنكية، وهذا هدف القطاع الخاص من هذا المشروع الخبيث.

لكن الشعب يعلم أن أعضاء الحكومة شركاء للقطاع الخاص والمصالح مشتركة بين الطرفين.

لكن ليس للحكومة أي صلاحيات دستورية أو للحكام أن يقطعوا أي أرض من جغرافية أرض الكويت لأي سبب لتحرير الدستور ذلك على الكافة، والراجح أن حكومة الكويت ينبغي الحجر عليها لبيان اختلالها العقلي، كون العقل السليم لا يقبل من هذه الحكومة أن تتخلى عن سيادة الكويت على إقليمها.

يا معالي النائب الأول وزير الدفاع، هل اطعت أو اطع مستشاروك على نص المادة «50» من الدستور «ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور». علماً لمن لا يعلم بأن الاختصاصات هي التشريع والرقابة والتنفيذ والأمن والقضاء الذي يطبق القانون، وهذا كله تتنازل عنه الحكومة الكويتية من أجل خاطر القطاع الخاص الذي يأخذ ولا يعطي، هل يقبل مجلس الأمة أن يتنازل عن اختصاصه التشريعي لسلطة إقليم الحرير؟

إن مناقشة مجلس الأمة مشروع إقليم الحرير هو من حيث المبدأ قبول بالتنازل عن اختصاصه لصالح سلطة الإقليم، والحكومة إذ تبنت المشروع فإنه إعلان منها بالتنازل عن كافة اختصاصاتها، بل تجاوزت من السلطة التنفيذية على إخص صلاحيات وسلطات رئيس الدولة بإخراج الإقليم عن بسط سلطان الحكم على إقليم الحرير، الحكومة تعدم سلطات الأمير المنصوص عليها بالمواد 51، 52، 53 من الدستور وتختلف أحكامها بما يدل على أنها حكومة غير واعية لما تفعل وتقول.

أضف إلى ذلك أن الحكومة بما طرحه بشأن إقليم الحرير المزعم تدفع رئيس الدولة بدون وعي منها إلى الحنث باليمين المنصوص عليها بالمادة «60» من الدستور «اقسم بالله العظيم أن احترم الدستور وقوانين الدولة، وأنود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله، وأصون استقلال الوطن وسلامة أراضيه» والشعب على يقين أن رئيس الدولة لن يقبل بذلك مهما بذلت الحكومة ومجلس الأمة والقطاع الخاص من جهود لتحقيق وإنجاح مشروع إقليم الحرير، حافظاً على البر بالقسم، واحتراماً للدستور، وصوناً لاستقلال الوطن وسلامة أراضيه. لله الأمر من قبل ومن بعد، اللهم صل وسلم على محمد وآل محمد.

وجهة نظر

حامد السيف
www.wijhatnathar.com



لا عذر الآن للمجلس والحكومة في الإصلاح

مرت الكويت بكثير من العلاقات الإيجابية والسلبية بين المجلسين، وكانت هذه العلاقات متعطلية بتعطيل الإصلاح وتأخر البلد في كثير من الجوانب التعليمية والصحية والخدمات، وكان هذا العذر المستمر، ما دفع الدولة إلى استعمال الدفع بالمحاصصات لكسب الكتل والمستقلين لتعنيها على كسب الأقلية في المجلس، وهذه السياسة في أوقات نتجج جزئياً وفي بعض الأوقات تفتل وتحل المجلس. لذلك يمر البلد بالإحباط وتتوقف برامج الإصلاح الشامل وهذا قدر المواطن الكويتي في وقوعه في هذه الدائرة الشرسية غير المنتجة، وصار البلد يعتمد على المسكنات المالية من زيادة الرواتب وارتفاع المكافآت والعلاوات والكوادر غير المبررة وتوزيع القسائم الزراعية والصناعية والحيوانية، هذه كلها مسكنات مالية غير اقتصادية ولا تخدم التنمية والتعليم والصحة والخدمات العامة، بل تساعد على السكوت عنها في حالة المطالبة بها، لذلك فبعد نتائج الاستجابات الأخيرة في مجلس الأمة لسمو رئيس مجلس الوزراء وبعض الوزراء، نرى أنهم على وفاق واتفاق والثقة من مجلس الأمة بهذه الحكومة، ما يخلق فرصة تاريخية حقيقية أن كانوا صادقين في العمل مع لدفع البلد إلى تطاعات سمو أمير البلاد في أن تكون الكويت مركزاً مالياً وتجارياً في المنطقة، وهذا يحتاج إلى جهد وعمل للمجلسين لتحقيق أمنية سمو أمير البلاد من خلال الآتي: أولاً: تعديل كثير من القوانين الحالية والتي سلفت في الماضي بطريقة معقدة وغير قابلة للتطبيق أو انحرافاً عن طريق تأسيسها وكلها

نقطة ضوء

مشرف عقاب
mishrefeqab@yahoo.com

الأزمة الاقتصادية والمواطن «2-1»

في أي أزمة اقتصادية تواجهها أي حكومة تعيد ترتيب سياستها المالية، وتبدأ من فوق أولاً الجهاز الحكومي والوزراء والميزانيات والصرف الحكومي، لكن عندنا يكون الحديث وعلى وجه الخصوص على الأفراد والدعم الحكومي للمواطن.

إن الضريبة نظام متكامل وتطبيقه يحتاج آلية متقدمة للعمل به، في المجتمعات والحكومات المتقدمة عندما تكون هناك التزامات مالية تكون هناك سياسات مالية ضرورية، ويكون هناك معيار وأولويات مالية ضرورية، وتقوم بخفض المصروفات غير الضرورية وتكون البداية من أعلى حيث يتم تقليص وخفض المصروفات الحكومية عن أعضاء الحكومة والمسؤولين بالبدائية ثم الميزانيات الحكومية والخدمية، وليس التفكير بالبداية بتخفيض الدعم على المواطنين والمقيمين عندنا في أي أزمة مالية ونزول أسعار النفط حيث يخرج الحديث عن طرح عدة حلول وأولها تخفيض الدعم التي تقدمها الحكومة وأنها تذيير وصرف غير منطقي، لكن في أغلب الدول